جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الأساليب العلمية والصعوبات التي تواجهها في مجال الجريمة

د. فيصل الزعنون

٢٠٠١م

الأساليب العلمية والصعوبات التي تواجهها في مجال الجريمة

د. فيصل الزعنون

الأساليب العلمية والصعوبات
التي تواجهها في مجال الجريمة

مقدمة

صاحبت الجريمة البشرية منذ نشأتها تحت أسماء ومسميات مختلفة، تتفق فيما بينها على قاسم مشترك وهو إلحاق الضرر بالفرد والمجتمع، كما أنها تتميز بنمط سلوكي غير مرغوب فيه يسعى المجتمع للحد منه أو الإقلال من مخاطره وأضراره.

وحتى وقتنا الحاضر لا يوجد تعريف موحد وشامل لمفهوم الجريمة والمجرم، وهذا راجع إلى اختلاف التفسيرات وتنوع العلوم التي تتناول الجريمة وعدم الاتفاق على مفاهيم معينة ومحدودة للجريمة، إضافة إلى ما تمتاز به الجريمة من نسبية، فالجريمة عند رجال القانون هي عمل غير قانوني. بينما هي عند علماء الاجتماع سلوك يتعارض مع قيم ومعايير المجتمع الذي فيه المجرم أو تحصل فيه الجريمة، أما المفهوم الديني فيربط الجريمة بمفهوم المعصية والذنب والخطيئة.

والجريمة كفعل أو سلوك في كافة المجتمعات تستحق العقاب بمختلف أنواعه من قبل أجهزة الضبط الرسمية وغير الرسمية ولكن تتباين هذه العقوبات من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر ودراسة الجريمة في أي مجتمع تكمن في إطارها الزماني والمكاني. بمعنى أن هناك أنماطاً سلوكية كانت تعد في الماضي سلوكاً إجرامياً أصبحت مقبولة في وقتنا الحاضر والعكس صحيح، كما أن بعض المجتمعات تحبذ بعض الأنماط السلوكية ولا تعتبرها ضارة بالفرد أو المجتمع، بينما ترى مجتمعات أخرى أن تلك الأنماط هي

أنماط إجرامية يعاقب مقترفوها بعقوبات رادعة، فالفعل أو السلوك الواحد قد يختلف المجتمع الواحد في تحديد مفهومه. ومع تطور المجتمعات وتقدمها تبرز أنماط سلوكية انحرافية لم تكن موجودة أصلاً وليس أدل على ذلك من الحاجة المستمرة لإصدار تشريعات جديدة أو تعديل بعض التشريعات القديمة المعمول بها كي تتناسب مع واقع المجتمع وتطوره وتغير قيمه ومعاييره وثقافته.

وبالرغم مما بذله وما يبذله الإنسان قديماً وحديثاً في التصدي للجريمة للقضاء عليها أو الحد منها ومن آثارها، إلا أن المؤشرات تبين بشكل جلي تزايد الجرائم وتنوعها وتنوع وسائلها وأشكالها بحيث أصبحت تظهر الجرائم المنظمة والعصابات الإجرامية مستخدمة الأساليب والتكنولوجيا الحديثة.

وتحاول الدول جاهدة في محاربة هذه الظاهرة بوسائل متعددة منها تقوية أجهزة الضبط الرسمية وغير الرسمية وتشريع وتفعيل القوانين والعقوبات ورصد الميزانيات الهائلة لمكافحة الجريمة، إلا أنه من الملاحظ على تلك الإجراءات أنها تركز على الجانب العلاجي مهمشة الجانب الوقائي وخصوصاً في دول العالم الثالث وهذا يفسر تضائل دور المتخصصين والباحثين وقلة دور البحث العلمي في هذا السياق.

إن المخاطر المترتبة على الجرائم سواء على الصعيد الفردي أو المجتمعي استدعى تضافر الجهود العلمية المختلفة وصهرها في علم متكامل (علم الإجرام) يرتبط بالعلوم الأخرى ذات الصلة بعلاقة تساندية ترابطية متبادلة، كعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد والقانون وعلم النفس والعلوم الحياتية وغيرها. ومع بلورة هذا العلم ظهرت اعتراضات كثيرة على تسميته علماً

بسبب تباين خلفيات دراسية وعدم وجود قواعد وقوانين علمية يكمن تطبيقها أو استخدامها في عمليات التحليل والتفسير للظاهرة الإجرامية المتغيرة زمانياً ومكانياً، إلا أن علماء الاجتماع يقفون في الاتجاه المعاكس حيث يعتبرون الظاهرة الإجرامية المتغيرة شأنها شأن أي ظاهرة اجتماعية تمتاز بعدم الثبات والاستقرار، بالإضافة إلى تراكم فكري هائل ونظريات بحاجة إلى تطوير وتعديل تقود إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من حيث أسبابها ودوافعها ونتائجها ومدى تأثيرها وأبعادها وانعكاساتها، واستخدام الأساليب العلمية المميزة والملائمة لمثل هذا العلم.

تعددت التعريفات المختلفة لهذا العلم وسوف نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر، يرى Caldwell [1] أن علم الإجرام هو العلم الذي يدرس الظاهرة الإجرامية والمجرمين ودوافع الجريمة بالإضافة إلى البيئة الإجرامية. أما القاضي [2] فيعرف علم الإجرام بأنه العلم الذي يدرس التوازن بين الإقدام والإحجام على اقتراف الجريمة مركزاً على الأبعاد النفسية ودراسة البيئة الإجرامية، أما آمال عثمان [3] فترى أنه العلم الذي يركز على الانحراف أسبابه ونتائجه.

يرى Schorg [4] أن علم الإجرام أولاً وقبل كل شيء هو العلم الذي

---

(1) Caldwell. Criminology, New York, 1956, p. 3.

(٢) محمود كوني القاضي. علم الإجرام الحديث. مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٠. ص ٤.

(٣) يسر أنور على وآمال عثمان. الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب. دار النهضة العربية، ١٩٧٧، ص ٤٠.

(4) Paul F. Cromwell and others. Introduction to junevile delinquency. West Publishing Co., New York, 1978, p. 2.

يهدف للوصول إلى نظرية السلوك الإجرامي والحد من آثاره، ويرى كل من Suehtherland & Gresey [1]

أن علم الإجرام يرتكز على ثلاثة محاور رئيسيه وهي :

١ ـ التشريعات الجنائية .

٢ ـ تشخيص الظاهرة الإجرامية والبيئة التي تمت بها .

٣ ـ أدوات ووسائل ضبط الظاهرة .

ومن خلال التعريفات المختلفة والنقاط المشتركة يمكن الوصول إلى تعريف عام لعلم الإجرام على أنه «العلم الذي يركز على الجريمة، أسبابها، أنماطها، مدى انتشارها، إمكانية ضبطها»، كما يركز على المجرمين من حيث صفاتهم وظروفهم وبيئاتهم وخصائصهم الجسمية والنفسية وتأهيلهم بالإضافة إلى دراسة وسائل الضبط وتفعيلها .

تطور الفكر الإنساني في تفسير وتحليل الجريمة

عمل الإنسان جاهداً منذ القدم على تحليل وتفسير الظاهرة الإجرامية لاستخلاص النتائج والعبر التي تساعده في كيفية التعامل معها وتعمق فهمه لها للوقاية منها، إلا أن قدراته الفكرية المتواضعة آنذاك ومنهجه في البحث والتحليل الذي لم يكن مبنياً على أسس علمية صحيحة قادته إلى بعض الاعتقادات المختلفة .

وقد اختلفت هذه الاعتقادات من جماعة لأخرى، وانصب اهتمام الجماعات القديمة على الجوانب العلاجية وإيقاع العقوبات الرادعة في حق

---

(١) أدوين سزرلاند ودونالد كريس . مبادئ علم الإجرام ; ترجمة محمود السباعي وحسن مرصفاوي . مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٤٤

مرتكبيها دون الولوج إلى كيفية الوقاية منها وبخاصة في ظل انعدام التخطيط والمؤسسات.

إن أسلوب التفكير في الجريمة لم يختلف بأي حال من الأحوال عن الأساليب التي تبحث في الكثير من الظواهر الكونية أو الاجتماعية أو الطبيعية وغيرها، بمعنى أن التفكير بالجريمة قد مر بنفس مراحل التفكير في الظواهر الأخرى، ويمكن إجمال هذه المراحل على الشكل التالي :

١ ـ المرحلة الخرافية : وقد عزى الإنسان جل الظواهر إلى قوى غيبية غير مرئية محسوسة ليس له عليها قدرة أو سلطان، وعلى هذا الأساس فقد صور الإنسان المجرم بأنه إنسان تسيطر عليه الأرواح الشريرة هو النمط السائد، وتسكنه الشياطين وهي التي تقوده وتدفعه لارتكاب تلك الأعمال المشينة والتي لا تتوافق مع معايير وقيم الجماعة. وكان العقاب المتمثل بالعزل أو القتل أو الضرب المبرح لإخراج تلك الأرواح الشريرة.

ساد مثل هذا الاعتقاد فترة طويلة من الزمن وظهر ثانية في أوروبا في العصور الوسطى وما زال هذا التفسير يلقى قبولاً في المجتمعات المتخلفة والتي تنتشر فيها الأمية حتى وقتنا الحاضر

٢ ـ المرحلة الدينية : وتقسم إلى مرحلتين أساسيتين هما : مرحلة ما قبل الديانات السماوية ومرحلة الديانات السماوية، فالفكر الديني الذي سبق الديانات السماوية ما هو إلا استمرار وتحرير الفكر الخرافي بحيث أعطى القوى الغيبية عنصر التقديس وربط الجريمة بالذنب والخطيئة، فالمجرم هو عدو الإنسان وعدو الآلهة في وقت واحد، أما الديانات السماوية وأخص بالذكر الإسلام فقد نقلت الإنسانية نقلة نوعية في

التفكير وركزت على الجانب الوقائي من خلال التغذية الروحية والأخلاقية مبرزة أهيمة الفضائل للفرد، كما ركزت على العدالة والمساواة والحرية للمجتمع ومع ذلك فقد وضعت عقوبات للمخالفين في الدنيا والآخرة ولا يتسع المجال هنا للخوض في التفاصيل.

٣ ـ المرحلة الفسلفية : وتمثلها المدرسة الكلاسيكية بزعامة Beccarua & Bentham [1] تتلخص آراء هذه المدرسة بأن الإنسان قادر على التمييز بين الخير والشر، وما دام الإنسان نفعي بطبعه يسعى جاهداً لتحقيق السعادة بأقل ألم، فقد يسلك بعض الأشخاص أنماطاً معينة من السلوك المخالف معتقدين بأن هذا السلوك سيعود عليهم بالخير ومن هنا كان الاختيار بوضع قائمة بالسلوكيات المخالفة تبين عقوبة كل مخالفة حتى يستطيع الإنسان الموازنة الصحيحة قبل الإقدام على أي سلوك.

٤ ـ المرحلة الوضعية (العلمية) : امتازت هذه المرحلة باستخدام المناهج والأساليب العلمية القائمة على حصيلة من الأبحاث والمعلومات والخبرات، وقد تنوعت التفسيرات والنظريات حسب رؤية واختصاص الباحثين، وقد انقسمت النظريات في هذه المرحلة إلى قسمين رئيسيين، الأول يبحث في المجرم نفسه، أما القسم الآخر فيركز على البيئة التي يعيش فيها المجرم وتضم المجموعة الأولى مجموعة من النظريات والآراء وهي :

أ ـ نظريات التفسيرات البيولوجية : وتتمثل بآراء Lombroso [2] والتي

---

(1) Hassin Solomon. Community corresctions, Holbrook Press. Boston, 1976, p. 17.

(٢) محمود توني القاضي. مرجع سابق، ص. ٣٤ـ٣٦

تؤكد على الصفة الوراثية للمجرمين، بمعنى أن صفات الإجرام تولد مع الشخص، ويمتاز هؤلاء المجرمون بخصائص ذهنية وجسمية معينة، لاقت آراء Lombroso الكثير من الانتقادات مما حدا ببروز كثير من الدراسات في هذا الموضوع ركزت في معظمها على صفات التركيب الجسمي للمجرمين من خلال استخدام مقاييس محدده. ومن جانب آخر وجد بعض الباحثين Charls Groing [1] النقيض تماما عندما قارن بين بعض الصفات الجسمية لبعض المجرمين والصفات الجسمية لغير المجرمين، ووجد أنه لا يوجد فارق واضح في الصفات الجسمية يمكن الاستدلال منه أن هذه الشخصية إجرامية وذهب بعض الباحثين من أمثال Rosenthal[2] إلى التعمق في الصفات البيولوجية الموروثة كغلبه بعض الكروموسومات في الجسم وعلاقتها بالجريمة، ولكن يكفي أن نقول إن الخصائص الجسمية أو الخصائص الموروثة قد لا تكون سبباً مباشراً إنما يترتب على هذه الصفات نعوت اجتماعية ومعاناة نفسية. وقد حاول بعض الباحثين الربط بين أفكار المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الوصفية في هذا المجال، فقد توصل Matza[3] إلى أن الإنسان ليس له مطلق الحرية كما أنه ليس عديم الإرادة وإنما ينزلق المجرم وينساق إلى الجريمة انسياقاً.

---

(1) Paul, F. Cromwell and others, Op. Cit.

(2) Martin, R. Haskell and Lewi Yablinsky. Crim and delinquency. 3 Ed. Rand McNally Publishing Co., Chicago 1978, p. 565.

(3) Enrico Ferri. The Positne school of criminology (Chicago : Kerr, 1906, pp. 35-36.

ب ـ مدرسة التحليل النفسي : يعتبر فرويد من أبرز أعلام هذا النمط في التفكير كما يعتبر الأب المؤسس لهذه المدرسة وقد حاول فرويد تفسير وتحليل الجريمة بناء على المعطيات لهذه النظرية فالشخصية مكونة من Id,Ego, Super ego و ، تمثل Id غريزتي الحب والكرهية التي يولد الإنسان مزوداً بها ويسعى خلال حياته لإشباع تلك الغرائز محكوماً بمبدأ اللذه ومتجنباً الألم، وفي المراحل الأولى من حياته يتطور مفهوم الآنا Ego وهي التي توجه سلوك الفرد نحو الإشباع ضمن الإمكانات والمعطيات الاجتماعية، ومن الممكن أن يؤجل الفرد الإشباع دون أن يتخلى عنه نهائياً، أما الأنا العليا Super ego فتمثل الجانب الخلقي وتلعب دوراً في التنشئة وتتضمن مفهوم الضمير والشعور بالذنب ويرجع السلوك الانحرافي إلى عدم قدرة الفرد على تطوير الأنا والأنا العليا بشكل تام أو تطويرها بشكل مضطرب أو عن طريق المغالاة في التركيز على الأنا العليا. وترجع مدرسة التحليل النفسي السلوك الإجرامي إلى اضطرابات داخلية وانفعالية للفرد، ورغم المآخذ على هذه النظرية إلا أنها على درجة كبيرة من الأهمية في تفسير الانحراف لبعض المرضى النفسيين.

ج ـ نظريات التعلم : وتبرز أهمية التعلم من خلال الثواب والعقاب فالطفل يتعلم في داخل أسرته بأن لا يكون مجرماً أو يسلك أي سلوك انحرافي. إن خوف الفرد من العقاب هو الذي يردعه من اقتراف الجرائم وبالتالي تكمن بدايات السلوك الإجرامي بعيدة عن الخوف والقلق، وتعطي هذه النظرية أهمية كبيرة للتنشئة والأسرة. ويعتقد أن الفرد الملتصق بوالديه دائماً والذي تكون دائرة معارفه

ضيقة أبعد ما يكون عن أس سلوك انحرافي، إلا أننا لا ننكر أن الأسرة التي تتساهل مع أبنائها خلال التنشئة الاجتماعية في بعض السلوكيات الانحرافية تعزز لديهم السلوك الأجرامي مستقبلاً وكان من رواد هذا الاتجاه Trasler [1] الذي طبق مثل تلك التجارب على مجموعة من الحيوانات على الإنسان قبل أن يعممها على الإنسان.

ويعتبر العالم الفرنسي Tare [2] من أوائل الذين اعتقدوا أن السلوك الإجرامي يجري تعلمه كأي مهنة من خلال الاختلاط والتقليد، فالسلوك الإجرامي ليس صفة إجرامية أو صفة ملازمة للإنسان، وقد أوضح كل من Sutherland & Cressey [3] كيفية التعلم السلوك الانحرافي وطرق التعليم بالإضافة إلى تعلم الطرق والوسائل التي تتم بها الجريمة والدوافع والاتجاهات والمبررات والتي تعتمد أصلاً على تركيبة المجتمع، وتلعب وسائل الإعلام المختلفة دوراً كبيراً في عمليات التعلم.

د ـ الاضطرابات في الشخصية والجريمة: جرت عدة أبحاث على خصائص المجرمين الذكائية من نزلاء السجون وتبين لـ Charles Groing [4] أن مستويات الذكاء عند المجرمين تكون منخفضة

---

(1) Gordon Trasler. The explanations of criminality, London, Routledge and Kegan Paul, 1962.

(2) Leonard Berkowits, A survey of social psychology. Second Ed., New York, 1980, p. 307.

(٣) أدوين سذرلاند ودونالد كرسش، نفس المرجع.

(٤) عمر السعيد رمضان. دروس في علم الإجرام، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢

ويترتب عليها سوء تكيف وقد عارضه في هذه الآراء الباحث النفسي White . R والذي توصل إلى أن نسبة الذكاء عند الإنسان تلعب دوراً بسيطاً وأحياناً غير مؤثر في السلوك الإجرامي ومن الأدلة على ذلك أن السجناء في الواقع لا يمثلون إلا نسبة من المجرمين السيىء الحظ في حين يوجد خارج قضبان السجن كثير من أصحاب السلوكيات الإجرامية والتي لم يلق عليهم القبض وقد يرجع ذلك إلى ذكائهم .

وقد قسم Guttmacher . M [1] المجرمين إلى عدة فئات لفهم شخصياتهم وهي :

١ ـ المجرم العادي : الذي يعاني من نقص في القيم والمبادئ والذي نشأ في أسرة منحلة ويمثل هذا النمط ثلاثة أرباع المجرمين .

٢ ـ المجرم بالصدفة : وهم الأشخاص الذين طوروا بشكل كبير Super ego وهم قلة .

٣ ـ المجرم السيكوباتي : والذي يعاني من اضطرابات عصبية مكبوتة ومخفية .

٤ ـ المجرم المختل عقلياً : وهو الذي يعاني من اضطرابات عقلية ويوجه سلوكه الإجرامي نحو نفسه أو الآخرين وقد ينطبق هذا على الأشخاص الفاقدي الشعور تحت تأثير المخدرات والمسكرات .

---

(1) Martin R. Haskell and lewis Yoblonsky, Op. Cit, p . 224 .

القسم الثاني : وهو النظريات التي تفسر الجريمة بالرجوع للمجتمع

١ ـ نظريات التفسير الاقتصادي : وتتمثل هذه النظريات في طروحات W. Bonger [1] والذي عزا السلوك الإجرامي إلى العوامل الاقتصادية وفقر الطبقة العاملة وعدم قدرتها على إثبات ذاتها والمنافسة في ظل النظام الرأسمالي وتكون معظم هذه الجرائم موجهة للممتلكات والحل في رواية يكمن في تغيير نظم الإنتاج وتقليل الفوارق الطبقية . وهذه النظرية تفترض أن معظم الجرائم تقع على أيدي الطبقة الفقيرة ولا يوجد ما يدعم هذا التوجه . كما أن الإصلاحات الاقتصادية للطبقة العاملة والمساعدات التي تقدم للطبقة الفقيرة حالياً في الدول المتطورة لم تخفض نسبة الجريمة بل العكس من ذلك تماماً يلاحظ ارتفاع مستمر في مستويات الجريمة في الدول الغربية ، ويؤكد غوردن Gorden [1] على أهمية العامل الاقتصادي في النظام الرأسمالي كدافع للسلوك الإجرامي من خلال فقدان الأمان الوظيفي مدللاً على ذلك من أنماط الجرائم التي تسود في المجتمع الأمريكي مثل :

أ ـ جرائم الجيتو : حيث يمتاز العمل بقلة الفرص وتدني الأجور وعدم الأمان الوظيفي في المقابل المردود من السلوك الانحرافي عالياً جداً بالإضافة إلى صعوبة إلقاء القبض على المجرمين في الجيتو

ب ـ الجرائم المنظمة : مثل الانخراط في عصابات منظمة تمتهن ترويج المخدرات والبغاء والقمار وما يترتب عليها من عوائد عالية .

---

(1) Wiiliam A, Bonger. Criminalily and economic conditions, (Boston, Little Brown), 1916, pp . 401-403 .

(2) Brend, S. Griffin and Charles T. Griffin, Junvenile Dellinquency in perspectives Harper and Row, New York, 1978 .

ج- جرائم الشركات والمؤسسات التي تلجأ إلى طرق غير مشروعة في تحقيق أرباح طائلة .

٢- نظريات التحليل الاجتماعي : يرى دوركهايم Durklheim[1] أن الجريمة ظاهرة اجتماعية يحددها المجتمع نفسه وليس الفعل ذاته وأن هذه الظاهرة في تزايد مستمر وتعد الظاهرة الإجرامية مصاحبة لعمليات التغير الاجتماعي ، فالسلوك الانحرافي يعيد للأذهان السلوك المثالث كما ويطرح دوركهايم أن الجريمة تحققت في بعض المجتمعات نتيجة لخروقات القوانين وليس أدل على ذلك من أن أوائل المهاجرين إلى أمريكا وصفوا بأنهم مجرمون .

وقد ركز دوركهايم على مفهوم اللامعيارية Anomie والذي طوره إلى نماذج روبرت ميرتون Merton وحسب وجه نظرهم فإن المجتمع حدد أهدافاً للفئات والأفراد يجب تحقيقها وبسبب الصعوبات والعراقيل يعجز بعض الأفراد وبعض الفئات عن تحقيق تلك الأهداف مما يتولد عنه اضطرابات مختلفة تقودهم إلى طرق غير مشروعة في تحقيق تلك الأهداف .

وبناء على الأهداف ووسائل تحقيق هذه الأهداف فمن الأهمية بمكان استعراض نماذج ميرتون Merton[2] وعلاقتها بالجريمة :

أ- الامتثالية : ويتم الإقبال على الأهداف وتحقيقها بصورة مشروعة .

ب- الابتداعية : ويتم الإقبال على الأهداف وتحقيقها بصورة غير

---

(1) Doyle Paul Johnson, Sociology theory : classical founders and contemporary perspectives, John Wiley @ Sons, New York, 1981 .

(2) Doyle Paul Johnson, Ibid, Paul .

مشروعة بعد عجزهم عن تحقيقها بالوسائل المشروعة ومن المحتمل أن يصبح بعضهم مجرمين .

ج ـ الطقوسية : وهم الذين رفضوا الأهداف ولكنهم حافظوا على امتثالهم للقيم والمعايير المتعلقة بالوسائل .

د ـ الانسحابية : وهم الذين يرفضون الأهداف والوسائل وينسحبون من المجتمع تاركين أنفسهم فريسة للمخدرات ومعظم هؤلاء يصابون بأمراض نفسية .

هـ ـ الثوريون : يرفضون الأهداف والوسائل ولكنهم يحاولون إيجاد نظام جديد وهؤلاء هم أداة التغيير

٣ ـ الاغتراب الاجتماعي : وتمثل أفكار وآراء Clarence R. Jeffery أهم آراء هذه المدرسة فقد نقد النظريات السابقة وركز على أن السلوك الإجرامي يحدد من قبل القوانين والجزاءات وليس كل فعل إجرامي يتعارض مع قيم ومعايير المجتمع . ولما كانت تلك القوانين والجزاءات مشروعة من قبل فئة معينة غالباً ما تكون الفئة المسيطرة أو القوية لتخدم مصالحها وتلك التشريعات تخدم في الغالب مصلحة تلك الفئة . وقد وجدت تلك الجزاءات والقوانين عندما ضعفت وسائل الضبط غير الرسمية الأسرة والقبيلة وتفككت العلاقات الاجتماعية وضعفت وأصبح الإنسان معزولاً ولا يشعر بالأمان والطمأنينة ويعيش في عزلة اجتماعية مما زاد من إقباله على السلوك الانحرافي بشكل كبير جداً وهذه الآراء تجد تفسيراً للكثير من الجرائم الفجائية والناجمة عن العاطفة الزائدة . وترتكز هذه الآراء على نظرية تكاملية في مزج العوامل النفسية والاجتماعية . وقد أوضح Jeffery نماذج الاغتراب الثلاثة الفردي

والجماعي والاغتراب الناشئ عن القوانين والتشريعات وربط ذلك بالسلوك الإجرامي.

٤ ـ الجماعات المرجعية في تفسير الجريمة : تعد الأسرة أو جماعية مرجعية تقوم بأداء دورها وفقاً للمعايير والقيم الاجتماعية السائدة وتسعى دائماً للنجاح في هذه المهمة حتى ولو كان بعض أفرادها منحرفين. أما الجماعة المرجعية الأخرى فهي مجموعة الشارع الأصدقاء والرفقاء وليس بالضرورة أن تكون الجماعة منحرفة ويبدو تأثير تلك الجماعات في الأسرة المهاجرة من بلدان محافظة إلى الدول المتحررة ويلعب العمر دوراً كبيراً في دافعية السلوك الإجرامي خصوصاً في مرحلة الشباب وهذا ما دلت عليه الإحصاءات الرسمية للجريمة في الولايات المتحدة من المهاجرين الروس حيث بينت إحدى الدراسات[1] أن ثلثي الشباب المهاجرين هم من الجانحين ومعظم هؤلاء الجانحين في الأعمار المبكرة من ٩ ـ ١٩ سنة.

٥ ـ التخطيط العمراني والجريمة : يركز الكثير من علماء الأيكولوجيا على تفسير السلوك الانحرافي وعلاقته بالأوضاع السكنية وتخطيط المدن فهناك تقسيمات مختلفة للمدينة مثل مركز المدينة الذي يعج بالحركة التجارية ويقل فيه السكن والمناطق المختلطة والتي يتواجد فيها السكن بالإضافة إلى وجود المشاغل والمتاجر وغيرها ومساكن الطبقة العاملة أو الفقير والمناطق المختلفة ومناطق الضواحي. وتعتبر الجرائم في بعض المناطق أكثر من غيرها وخصوصاً في المناطق المزدحمة والفقيرة

---

(١) عبد الباسط محمد حسن. أصول البحث الاجتماعي. مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٢٣٨

أو المناطق التي يختلط فيه السكن مع المشاريع الإنتاجية وتقل نسبة الجرائم في الأحياء المنظمة والضواحي بحيث يصعب على المهاجرين والطبقة العاملة المهاجرة السكن فيها وقد يعود ذلك إلى صعوبات التكيف الاجتماعي وليس للسكن نفسه.

إلى جانب تلك النظريات التي تفسر الظاهرة الإجرامية توجد بعض الاتجاهات التي تحاول أن تفسر الظاهرة من خلال التباين الثقافي في المجتمع الواحد سواء بين الثقافة الفرعية والثقافة السائدة أو من خلال الامتزاج الثقافي ومحاولة كل ثقافة فرض نفسها مما يعكس اضطرابات في التكيف النفسي والتوافق الاجتماعي ويدفع نحو سلوكيات إجرامية. وهناك أيضاً النظريات الصراعية في تفسير المجتمع والتي تأخذ غالباً الخط الرديكالي وتكون أقرب إلى التفسيرات الماركسية.

إن العرض السابق للأفكار والآراء والنظريات على اختلاف اتجاهاتها وأصولها تؤكد بأنه لا توجد نظرية بمفردها قادرة على تفسير الجريمة والسلوك الإجرامي فالظاهرة أعقد من أن تفسر بنظرية واحدة وذلك لكثرة العوامل المتشابكة المسببة والدافعة للسلوك الإجرامي. وتشكل هذه النظريات ميداناً رحباً للبحث العلمي فهي تساعد الباحثين من ناحية وتحفزهم على تطوير الآراء والمساهمة في تشكيل نظريات جديدة أو تطوير تلك النظريات وخصوصاً أن الإسهامات العربية قليلة جداً في هذا المجال وهذا العامل بحد ذاته يشكل تحدياً للباحثين العرب.

أساليب البحث العلمي والصعوبات المنهجية في دراسة الجريمة

البحث العلمي هو الوسيلة المثلى في تفسير ومعالجة الكثير من الظواهر المختلفة ومن بينها الظاهرة الإجرامية، وقد دأبت الدول والمجتمعات في رصد ميزانيات ضخمة لأغراض البحث العلمي، وشجعت قيام مراكز البحث المتخصصة، والبحث العلمي يشكل القاعدة الأساسية للتطور والتقدم في كل المجتمعات كما أنه الوسيلة الأنجع في محاربة كافة الأشكال المرضية والانحرافية التي تعمل على هدر طاقاته وإمكانياته الطبيعية والبشرية، وتكمن أهمية البحث العلمي في مجال الجريمة في المجالات التالية :

١ ـ المساهمة في تطوير الأطر النظرية القائمة في تفسير وتحليل الجريمة تمهيداً للوصول إلى القوانين التي تحكم هذه الظاهرة.

٢ ـ المعالجة الفعالة والجوهرية قبل وقوع الحدث (الوقاية) للقضاء على الجريمة أو الحد منها من خلال إضعاف أسبابها ومسبباتها وتدمير التربة الخصبة التي تنشأ فيها مثل تلك السلوكيات المنحرفة وتحويل السلوكيات المنحرفة إلى سلوكيات منتجة.

٣ ـ العلاج الفعال للمشاكل القائمة من خلال إعادة النظر في التشريعات والعقوبات والتأهيل ومراكز الإصلاح.

٤ ـ التركيز على التنشئة والتعليم وأجهزة الضبط الرسمية وغير الرسمية.

٥ ـ وضع السياسات الخاصة المدروسة لمواجهة مثل هذه المشاكل.

٦ ـ دراسة المستجدات على المجتمعات وأثرها على السلوك الإجرامي مثل التكنولوجيا الحديثة، ووسائل المواصلات، والانفتاح الحضاري، وامتزاج الثقافات.

٧ـ تحديد المفاهيم والمقاييس والمعايير في دراسة وتصنيف الجرائم.
٨ـ تبادل الخبرات والأبحاث في هذا المجال بين المجتمعات.

تتنوع أساليب البحث العلمي المستخدمة في دراسة الظاهرة الإجرامية باختلاف الباحثين وتنوع اختصاصاتهم ووجهات نظرهم واتجاهاتهم ولعل من الأهمية بمكان أن نذكر أنه لا يوجد منهاج محدد وشامل في دراسة الظاهرة الإجرامية من حيث أسبابها ودوافعها والظروف التي أحاطت بارتكابها وذلك يعود إلى عدة أسباب نذكر منها :

١ ـ تعقيد الظاهرة واختلاف أنماطها وتشابك الظروف المحيطة بها.
٢ ـ التغيرات الزمانية والمكانية السريعة في هذه الظاهرة.
٣ـ تنوع وتعدد المظاهر الإجرامية في المجتمعات الحديثة.
٤ ـ السرية التي تحيط بهذه الظاهرة، فالجريمة ما تم الإعلان عنها والمجرم هو الذي قبض عليه ولكن توجد جرائم كثيرة لا تصنف ضمن هذا الإطار
٥ ـ التنظيم الدقيق للجرائم والمجرمين والذي يجعل من الصعب في كثير من الأحيان اختراقه.
٦ البيانات الخاطئة والمضللة والتي لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل والتفسير

ومن الأساليب المستخدمة في دراسة الجريمة :

١ ـ أسلوب قياس الرأي العام

يلعب الإدارك العام لهذه الظاهرة دوراً بارزاً في تحفيز الباحثين لدراسة الجريمة وفهمها وتفسير أسبابها وأبعادها ويتصل هذا الأسلوب بقياس الاتجاهات العامة نحو بعض الجرائم أو السلوكيات الانحرافية أكثر من

اتصاله بالتفسيرات العلمية القائمة على جمع وتنظيم وتحليل المعطيات المتوافرة والتي تكون على درجة كبيرة من الأهمية وذات دلالات كبيرة. ويعكس هذا الأسلوب في البحث درجة الاستقرار والأمن والطمأنينة للمجتمع، ويعكس وجهة نظر العامة في محاربة المظاهر الانحرافية والنماذج السلوكية المنحرفة بالإضافة إلى ما يشكله هذا الأسلوب من ضغوطات على المؤسسات القائمة في وضع السياسات والآليات المتخلفة لمجابهة الخارجين عن قيم ومعايير المجتمع المقبولة، كما يوضح هذا الأسلوب الآثار المترتبة على الانحراف مما يساعد الأفراد في مراجعة أنفسهم نحو سلوكيات أبنائهم.

ومن المآخذ على هذا الأسلوب أنه ليس أسلوباً علمياً منظماً بقدر ما هو إحساس عام تحركه في معظم الأحيان وسائل الإعلام وتدفعه العاطفة الجياشة وهذا الإحساس عرضه للتغيير والتعديل السريع إذا ما تمت معرفة الوجه الآخر للحقيقة أو الجريمة. إن بعض الجرائم البشعة تهز المجتمع بشكل كبير وإن كانت آثارها محددة بينما جرائم أخرى ذات آثار مدمرة لا تحرك ساكناً في المجتمع أو تثير إحساسه. وقد تم تطوير كثير من الأساليب في قياس الرأي العام لتكون أكثر دقة وعلمية.

أ ـ أسلوب إحصاء الجرائم

وهو من أكثر الأساليب التقليدية والحديثة شيوعاً ويقوم هذا الأسلوب برصد الجرائم المختلفة مع بعض البيانات الأولية عنها وتقوم بعملية الرصد الأجهزة الرسمية مثل دوائر البوليس والمحاكم وغيرها من مؤسسات الضبط الاجتماعي ويستخدم الباحثون هذه الإحصاءات في قياس معدلات الجريمة واتجاهاتها وتباينها بين المناطق لإيجاد علاقات ارتباطية مع بعض الفرضيات

الموضوعة كما وتستخدم هذه البيانات في تحليلات وتفسيرات الظاهرة اعتماداً على الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وتعد البيانات التي يتم تسجيلها أو إحصاؤها بهذا الأسلوب بيانات غير شاملة وكاملة وذلك لعدة أسباب منها :

١ ـ عدم توافر الأجهزة الرسمية التي ترصد مثل تلك البيانات في الإمكان والقرى النائية مما يحول دون تسجيل الكثير منها.

٢ ـ تعالج كثير من الجرائم في داخل الجماعة نفسها ولا يتم الإبلاغ عنها ويكثر هذا النمط في المجتمعات المتماسكة والمجتمعات التقليدية مثل سفاح القربى ثملاً.

٣ ـ جرائم تحصل في الخفاء ولا يمكن لأجهزة الأمن اكتشافها ورصدها في السجلات مثل جرائم الرشوة والإجهاض.

٤ ـ عدم تسجيل بعض الجرائم لتفاهة تلك الجرائم في نظر ضحاياها مثل السرقة البسيطة.

٥ ـ عدم تسجيل بعض الجرائم تحت تهديد الجاني مثل عمليات الخطف.

٦ ـ الخوف من التشهير وما يترتب عليه من سمعه للضحية مثل الاغتصاب وهتك العرض.

٧ ـ لا تسجل بعض الجرائم وذلك لعدم توفر الأدلة على إدانة المجرم وأحياناً يحكم بالبراءة على الرغم من كونه مجرماً.

٨ ـ يلجأ بعض المسؤولين وخصوصاً ضباط الشرطة إلى تمويه الحقائق وتقليل عدد الجرائم المسجلة حتى تظهر المنطقة التي تقع تحت سيادته هادئة ومستقرة وأنه يقوم بعمله على أكمل وجه.

٩ ـ كثيراً ما تسجل بيانات خاطئة ومغلوطة حول جريمة معينة يقوم بها

أشخاص للإيقاع بأشخاص آخرين . ويكثر هذا النمط في الجرائم السياسية .

١٠ ـ عدم إطلاع الباحثين على الكثير من تلك الإحصاءات بتفاصيلها نظراً لسرية العمل .

ومن خلال دراسة قام بها أحد الباحثين لمقارنة إحصاءات دوائر البوليس مع بيانات مسح قام بها اتضح أن إحصاءات الشرطة لا تشكل أكثر من (٥٠٪) في جرائم القتل والاغتصاب والضرب الشديد وقطع الطرق والسطو أما جرائم السرقة فإن إحصاءات الشرطة رصدت أقل (١٥٪) فقط Knopt, 1975, p. 338 .

ومن الجدير ذكره أن هذا الأسلوب يسمح للباحثين في توضيح العلاقات أكثر بكثير من دراسة الأسباب وتحليلها . وإذا قدر لهذا الأسلوب بأن يكون أكثر نجاعة فمن المفترض عمل آلية لرفع كافة رصد وتسجيل الجرائم . كما أن من الأهمية بمكان تشكيل دوائر دراسة وبحث على دوائر الشرطة للاطلاع على تفاصيل الجرائم وتحليلها واستخلاص النتائج أو وضع هذه الإحصاءات بتفاصيلها أمام هيئة علمية متخصصة قادرة على استخلاص نتائج تكفي لرسم سياسات وتخطيط اجتماعي يعمل على الحد من هذه الظواهر وتقليل الأخطار الناجمة عنها .

ب ـ الاعتماد على الإحصاءات المتعلقة بظروف وخصائص المجرمين

ويقوم هذا الأسلوب بدراسة بعض الخصائص المتعلقة بالمجرمين أو خصائص البيئات التي ترعرعوا فيها ومقارنتهم بعينة بنفس الخصائص أو من نفس البيئات للتعرف على الدوافع والأسباب التي قادت إلى مثل تلك الأفعال الإجرامية ومن الصعوبات التي تعترض هذا الأسلوب هي :

١ أن الخصائص المتعلقة بالمجرمين أو بيئاتهم لا تمثل كافة المجرمين وإنما تقتصر على المجرمين الذين أودعوا السجن وبالتالي تكمن الصعوبة في الحصول على بيانات عن خصائص المجرمين أو بيئاتهم بصورة عامة من أجل المقارنة .

٢ ـ الأخطاء في البيانات صحة ودقة البيانات غالباً ما تكون موضع شكل خصوصاً في ما يتعلق بالظروف البيئية أو الظروف المحيطة ، ودقة البيانات تعتمد بشكل كبير على الثقة المتبادلة بين المجرم والمحقق وعلى ما أعتقد أن تلك الثقة قد تكون في حدودها الدنيا خصوصاً في عالمنا العربي . كما يلجأ المجرم إلى إعطاء بيانات يهدف من خلالها استدارار العطف والشفقة والحصول على أحكام مخففة .

٣ـ عند إجراء مقارنة بين عينة من المسجونين وعينة مشابهة من خارج السجن يكون الاقتراض أن جميع أفراد العينة من خارج السجن أبرياء وقد يكون هذا مخالفاً للواقع فقد يتواجد بينهم مجرمون ولكن لم تصل إليهم يد العدالة بحكم ذكائهم .

هذا الأسلوب يركز على العلاقات ولا يغوص في أعماق الحقيقة والتحليل فمثلاً إذا كانت غالبية العينة من داخل السجن تشير إلى أن غالبيتهم من العاطلين عن العمل فإنه يتواجد أعداد كبيرة خارج السجن وهم عاطلون عن العمل ولم يقترفوا سلوكاً إجرامياً .

دراسة الحالة : ينتج هذا الأسلوب التعمق بالظاهرة وإمكانية دراسة الأسباب الحقيقية للإجرام وقد تكون الحالة فرداً بحيث يتم دراسته بعمق من جميع النواحي بالإضافة إلى البيئة التي نشأ فيها والتجارب الحياتية التي مر بها خلال فترة التنشئة وبالتالي يمكن التعرف على الدوافع والأسباب الكامنة وراء اقتراف الجريمة والعوامل التي أدت إلى

انزلاقه إلى مثل هذه الأفعال وهذا عكس النمط المقارن الذي يركز على بعض الخصائص المشابهة أو المتباينة فقط ومن أمثلة تلك الدراسة دراسة Healy للمنحرفين وذلك من خلال تفحص الأحوال الأسرية للمنحرفين والظروف التي عاش فيها وكذلك الظروف البيئية المحيطة والجيرة وكذلك استخدام بعض المقاييس الجسمانية والنفسية والاختبارات والفحوص الطبية وخلصت تلك الدراسة إلى تغليب الأمور النفسية المتمثلة بالقلق والاكتئاب وعدم الاستقرار والاندفاع والتهور والحقد على المجتمع .

أما في حالة دراسة نمط إجرامي معين فإن الهدف من الدراسة هو الوصول إلى تعميمات يمكن الاعتماد عليها فمثلاً في دراسة نمط الإدمان على المخدرات يقوم الباحث بتعريف السلوك ووضع الفروض وفحص الفروض أو تعديل بعضها لتناسب الحال ومن خلال الحقائق التي تم الحصول عليها ومن ثم فحص تلك الفروض خارج الظاهرة لأن الهدف من التصميم والتأكيد على المواصفات التي تظهر مع الظاهرة وتختفي باختفائها . ومن أمثلة تلك الدراسات هي التي قام بها Lindesmith على مدمني المخدرات .

ومن الصعوبات التي تواجه هذا الأسلوب :

١ ـ الحاجة إلى وجود متخصصين من علوم مختلفة مثل الأطباء والمحللين النفسيين والفنيين والأخصائيين الاجتماعيين والانثروبولوجيين انطلاقاً من حقيقة أن الإنسان ذو تركيب معقد .

٢ ـ التكلفة العالية فهذا الأسلوب بحاجة إلى وقت طويل وجهد كبير ومال وفير للحصول على نتائج جيدة .

٣ ـ يختلف استخدام هذا الأسلوب من مجتمع لآخر فقد تم استخدام هذا

الأسلوب في المجتمعات المتطورة وخصوصاً في الجرائم الكبرى حيث تضافرت جهود الباحثين من مختلف التخصصات وجهود أجهزة القضاء للوقوف على أسباب الجريمة قبل إصدار الحكم.

أسلوب دراسة المجرم في بيئته الطبيعية

مهما حاول المجرم أن يكون طبيعياً في دوائر الضبط كالشرطة والسجون فإنه يحاول دائماً إخفاء حقائق كثيرة ويسلك سلوكاً بعيداً عن الواقع الطبيعي له ومن هنا كانت أهمية دراسة المجرم في بيئته الطبيعية بمعنى أن يقوم الباحث بالاختلاط بهم والعيش معهم ويسجل ملاحظاته عن تصرفاتهم وطرق تفكيرهم والوسائل التي تنفذ بها الجريمة وهذه الطريقة تتيح للباحث الحصول على معلومات صحيحة وحقيقية وقيمة ولكن التطبيق العملي لهذه ينطوي على كثير من المخاطر والتعقيد بحيث أن استخدامه يكون محدوداً إن لم يكن مستحيلاً ويمكن إعطاء نموذجين من الأمثلة على ذلك :

١ ـ انضواء أحد الباحثين تحت لواء إحدى عصابات القتل أو التهريب.

٢ ـ إدخال أحد الباحثين إلى السجن ومخالطته للسجناء والعيش معهم كفرد منهم.

ومن أبرز الصعوبات التي تواجه هذا الأسلوب هي :

١ ـ قليل من الباحثين لهم القدرة على التصرف كمجرمين أو العيش في بيئة إجرامية.

٢ ـ السكوت عن بعض الجرائم أو المشاركة في بعضها خشية افتضاح أمره.

٣ ـ قد تتعرض حياة الباحث للخطر في حالة عيشه مع عصابة مجرمة.

٤ ـ في حالة تعدد الملاحظين قد تتباين ملاحظاتهم بناء على توجهاتهم

وخلفياتهم مما يؤثر بدوره تفسير الظاهرة والنتائج المترتبة عليها.

٥ ـ يتعارض هذا الأسلوب مع القيم الأخلاقية ويعد نوعاً من التجسس كما يتعارض مع أخلاقيات البحث.

٦ ـ يحتاج هذا الأسلوب إلى وقت وتكلفة كبيرة على الصعيد المادي والفني.

٧ ـ يحتاج الباحث إلى فترة طويلة من التدريب حتى يتقن الدور المناط به.

على الرغم من أهمية هذه الطريقة في كشف التحليلات الواقعية والتفسيرات العلمية للأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة إلا أنها تنطوي على مخاطر كبيرة وقد أصبح هذا النمط معمولاً به وشائعاً في بعض أجهزة المراقبة كالمخابرات في معرفة التنظيمات السياسية أو في مجال مكافحة التهريب.

وبعد هذا العرض لأساليب البحث العلمي والصعوبات التي تواجهها يجدر بنا أن نشير إلى أن طبيعة تركيب المجتمع وأنماط الجرائم السائدة هي التي تحدد الأسلوب الأنسب للدراسة ومع أن الجريمة أنماطها ووسائلها متغيرة زمانياً ومكانياً فلا بد من تطوير المناهج والأساليب المستخدمة في مجابهة تطور الجريمة وأساليبها حتى يتسنى حماية المجتمع والحد من مخاطرها وآثارها. فالجريمة كمرض اجتماعي تشبه إلى حد كبير المرض البيولوجي فلا يصلح علاج واحد لكل الأمراض كما لا يصلح أن تعزى كل الأمراض إلى جرثومة بعينها وعليه فإن عملية تطوير مناهج وأساليب علمية تعمل بشكل متكامل هي من الأهداف الأساسية للبحث العلمي أيضاً.

النتائج والتوصيات

يمكن استخلاص بعض النتائج والتوصيات من خلال عرض تطور الفكر العلمي حول الجريمة وأساليب البحث والصعوبات التي تنطوي على استخدام تلك الأساليب خصوصاً في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها مجتمعنا العربي. فالمجتمع العربي يمر بمرحلة انتقالية تتمخض عنها صراعات بين القديم والحديث، ويخضع كذلك لتأثيرات ثقافية وإعلامية مختلفة بفضل تقدم وسائل المواصلات والاتصالات. كما أن التركيز على الجوانب المادية والبعد عن الجوانب الروحية وما أصاب العلاقات الاجتماعية وما تمخض عنها من تفكك أسري وظهور الأسرة النواة وازدياد الفوارق الطبيعية ومنح الكثير من الحريات التي يساء استخدامها واختلاط الكثير من المفاهيم تجعل من مجتمعنا مسرحاً خصباً للجريمة وبالتالي فإن الوقاية من هذه الأخطار من خلال تبني السياسات الدفاعية القائمة على الحقائق العلمية المستخلصة من البحوث العلمية على درجة كبيرة من الأهمية لاستقرار تلك المجتمعات وتوفير سبل الأمن والأمان للأفراد فيها وبالتالي فإن هذه الورقة تنطوي على عدة توصيات أهمها :

١ ـ إنشاء مراكز متخصصة لدراسة الجريمة والتنسيق فيما بينها.

٢ ـ التعاون الكامل بين المتخصصين في مجال الجريمة من التخصصات المختلفة وبين أجهزة الضبط الرسمي.

٣ ـ التركيز على الإصلاح والتأهيل ومتابعة خريجي السجون وتوفير الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين داخل السجون والإصلاحيات

انطلاقاً من مفهوم أن المجرم قد يعود لممارسة حياة طبيعية . وليس دفعه لارتكاب جرائم أخرى من قبل المجتمع «الإنسان الموسم» .

٤ ـ العمل على استحداث تشريعات وتعديل بعض القوانين حول العقوبات لمثل تلك الجرائم .

٥ ـ وضع سياسات للدفاع الاجتماعي مبنية على أسس علمية وتعديل تلك السياسات كلما تطلب الأمر ذلك .

٦ ـ التركيز على الأسرة وعملية التنشئة الاجتماعية كأساس لتحديد السلوك الاجتماعي المتوافق مع القيم والمعايير الاجتماعية .

٧ ـ وضع آلية لاستخدام أجهزة الإعلام لتكون وسائل توعية بدلاً من أن تكون وسائل سائدة تساعد على ارتكاب الجريمة .

٨ ـ تضمين المناهج التربوية والتعليمية مساقات منفردة أو ضمن المساقات ذات الصلة بتعريف الجريمة واخطارها والتركيز على أهمية السلوك السوي على الصعيد الفردي والمجتمعي .

٩ ـ إنشاء معهد عربي أو معاهد عربية متخصصة في دراسة الجريمة ترفد الكوادر العاملة في مجال البحث أو في دوائر الضبط الرسمية .